



وجهت دعوتها لجمهور المتعاملين للإدلاء بآرائهم سلطة التسجيل لدى سوق أبوظبي العالمي تصدر ورقة استشارية بخصوص مقترح تعديلات اللوائح التشريعية التجارية

- استحداث إطار عمل تشريعي جديد لفرض رسوم على الإيداعات المتأخرة
- استحداث الالتزام بضرورة تجديد الرخصة التجارية

أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة 30 مايو 2022: أصدرت سلطة التسجيل لدى لسوق أبوظبي العالمي ورقة استشارية، ووجهت دعوتها للجمهور والمتعاملين للحصول على إفاداتهم وتعليقاتهم حول مقترح التعديلات الخاصة باللوائح التشريعية التجارية.

ويأتي نشر هذه الورقة في إطار جهود سوق أبوظبي العالمي لتحسين أداء إطار العمل التنظيمي في السوق ، وقد اقترحت سلطة التسجيل عددًا من التعديلات من بينها:

• استحداث إطار عمل تشريعي لفرض رسوم على الإيداعات المتأخرة للمستندات:

- فرض رسوم تأخير بقيمة 150 دولارًا أمريكيًا شهريًا، وبحد أقصى ثلاثة أشهر على بعض الإيداعات المتأخرة للمستندات.

• استحداث الالتزام بتجديد الرخصة التجارية:

- منح الشخص المرخص له فترة سماح، بحيث لا يدفع رسوم التجديد المتأخر عند تقديم طلب تجديد الترخيص في غضون شهر واحد بعد انتهاء صلاحيته (بشرط الموافقة على طلب التجديد).
- دفع رسوم التجديد المتأخر (150 دولارًا أمريكيًا شهريًا، وبحد أقصى ثلاثة أشهر) عند تقديم طلب تجديد الترخيص بعد أكثر من شهر من انتهاء صلاحيته ؛ و
- مطالبة الأشخاص المرخص لهم، الذين لا يعتزمون تجديد ترخيصهم التجاري، بإخطار سلطة التسجيل بنيتهم واتخاذ الخطوات لإنهاء عملياتهم و/أو تسجيلهم في سوق أبوظبي العالمي في غضون جدول زمني محدد. وفي حال أخفق في الالتزام، يتم فرض الغرامة.

• تعديلات إضافية، من بينها على سبيل المثال لا الحصر:

- توفير عملية شطب ميسرة للشركات والشراكات
- تعديل تعريف "يوم العمل" ليتماشى مع التغييرات التي أدخلتها حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة
- إلغاء الالتزام بالحصول على الشركات ذات الخدمات المحدودة "RSC" على اسم الشركة وجعله اختياريًا

ويدعو سوق أبوظبي العالمي جمهور المتعاملين إلى الإدلاء بآرائهم وتعليقاتهم على مقترح التعديلات، وإرسالها إلى: consultation@adgm.com

لمزيد من المعلومات ولمراجعة ورقة التشاور والتعديلات التشريعية، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني: <https://adgmen.thomsonreuters.com/rulebook/consultation-paper-no-3-2022-proposed-changes-adgm-commercial-legislation>



نبذة عن سوق أبوظبي العالمي

افتتح سوق أبوظبي العالمي، المركز المالي الدولي الذي يتخذ من عاصمة دولة الإمارات مقراً له، في 21 أكتوبر 2015. وتأسس السوق المالي بموجب مرسوم اتحادي بهدف توفير منظومة مالية متكاملة وواسعة النطاق تُسهم في ترسيخ مكانة أبوظبي كمركز عالمي رائد للتمويل ومزاولة الأعمال، وحلقة وصل استراتيجية بين الاقتصادات المتنامية في الشرق الأوسط وإفريقيا وجنوب آسيا وسائر أنحاء العالم.

وترتكز استراتيجية سوق أبوظبي العالمي على المقومات ونقاط القوة الرئيسية التي تمتلكها إمارة أبوظبي والتي تشمل الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات وإدارة الأصول وتداول المشتقات المالية والسلع والابتكار المالي والاستدامة. ويضم سوق أبوظبي العالمي أربعة سلطات مستقلة هي سلطة سوق أبوظبي العالمي ومحاكم سوق أبوظبي العالمي وسلطة تنظيم الخدمات المالية وسلطة التسجيل كما يشرف السوق باعتباره مركزاً مالياً دولياً على إدارة جزيرة المارية، وهي منطقة مالية حرة تمتد على مساحة إجمالية تبلغ 114 هكتار (14.1 كلم مربع).

ويلتزم سوق أبوظبي العالمي بدعم وتمكين المؤسسات المالية وغير المالية والشركات والكيانات المسجلة في السوق لمواصلة العمل والابتكار والنجاح والنمو ضمن إطار تنظيمي دولي قائم على القانون العام. وقد حصل السوق منذ تأسيسه على جائزة "أفضل مركز مالي للعام في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" لأربع سنوات متتالية تقديراً لمبادراته ومساهماته الفاعلة في القطاع المالي وأسواق رأس المال في المنطقة.*

لمزيد من المعلومات عن سوق أبوظبي العالمي، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني www.adgm.com أو متابعة صفحاته على منصات التواصل الاجتماعي "تويتر" و"إنستغرام": [@adglobalmarket](https://twitter.com/adglobalmarket) و"لينكد إن": [@Abu Dhabi Global Market \(ADGM\)](https://www.linkedin.com/company/adgm).

* المصدر: جوائز "جلوبال إنفستور الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"

للاستفسارات: media@adgm.com